جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة وكلية الشريعة والاقتصاد
قسم الاقتصاد والإدارة بالشراكة مع مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية ينظم:
الملتقى الوطني حول: التجارة البينية للدول العربية والإسلامية المنعقد بتاريخ: 10 فيفري 2025

استمارة المشاركة:

	المؤلف الاول	المؤلف الثاني
الاسم واللقب	جابر فرطاقي	عبد المجيد مزهود
الدرجة العلمية	أستاذ محاضر ب	أستاذ محاضر ب
مؤسسة الانتساب	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة
رقم الهاتف	0556139854	0780743108
البريد الالكتروني	dj.fertaki@univ-skikda.dz	a.mezhoud@univ-skikda.dz

محور المداخلة

المحور الاول: تجارب التحرير التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي في العالم

عنوان المداخلة

أثر قيام السوق الخليجية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي على التجارة البينية

The impact of the establishment of the Gulf Common Market for the Gulf Cooperation Council countries on intra-trade

ملخص:

نشأ تكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف زيادة حجم التجارة البينية وتحقيق الأهداف التنموية للدول الأعضاء، فقد تم بمجرد تأسيسه سنة 1981 إطلاق منطقة تجارة حرة، تعمل على إزالة جميع القيود على حركة السلع والخدمات وراس المال والقوى العاملة، كما عمل المجلس على تحقيق الاتحاد الجمركي سنة 2003 والسوق الخليجية المشتركة عام2008، وبهذا تكون دول المجلس قد اختارت مناهج تحرير التجارة أي المدخل التجاري لتحقيق تكاملها الاقتصادي.

على الرغم من ان التجارة البينية لدول المجلس تضاعفت الا انها لا تمثل سوى 15% بالمئة من اجمالي التجارة الخارجية لدول المجلس، وهو ما يمكن تفسيره بان اقتصادات هذه الدول تعتمد معظمها على سلعة واحدة انتاجا وتصديرا وهي النفط الخام، ولذلك يتطلب تنمية التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي تنويع هيكلها الإنتاجي وفق استراتيجية إقليمية تقوم على مبدأ التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل.

الكلمات المفتاحية: التجارة البينية، التكامل الاقتصادي، مجلس التعاون الخليجي.

تصنيف JEL: F15, R12.

Abstract :

The Gulf Cooperation Council (GCC) bloc was established with the aim of increasing intra-regional trade and achieving developmental goals for member states. Immediately upon its establishment in 1981, a free trade zone was launched, working to remove all restrictions on the movement of goods, services, capital, and workforce. The Council also worked to achieve customs union in 2003 and the Gulf Common Market in 2008. Thus, the GCC countries chose trade liberalization approaches, specifically the commercial approach, to achieve their economic integration.

Although intra-GCC trade has doubled, it still represents only 15% of the total foreign trade of GCC countries. This can be explained by the fact that the economies of these countries mostly depend on a single commodity for production and export, which is crude oil. Therefore, developing intra-GCC trade requires diversifying their production structure according to a regional strategy based on the principle of specialization in production and division of labor.

Keywords: intra-trade, Economic integration, Gulf Cooperation Council.
Jel Classification Codes: F15, R12.

1-مقدمة.

لقد نجحت الدول النامية في إقامة مجموعة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية على مستوى العالم، فلم تعد توجد دولة إلا وقد انضمت إلى تكتل أو أكثر من التكتلات الاقتصادية المنتشر في العالم، وقد تم هذا في إطار التوجه الذي تدعمه منظمة التجارة العالمية لتحقيق العديد من المكاسب المتوقعة من جراء قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية خاصة في مجال تحرير التجارة البينية والتنسيق في مجال السياسات الاقتصادية، ودعم عملية التنمية ورفع مستوى المعيشة.

منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتخذت الدول الأعضاء خطوات هامة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي، فقد تم إزالة القيود على حركة السلع والخدمات وراس المال والقوى العاملة، وصولا الى الاتحاد الجمركي كما تم استكمال السوق الخليجية المشتركة بين دول المجلس.

1-1 اشكالية الدراسة

سعت الدول العربية إلى إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية، على غرار دول مجلس التعاون الخليجي، التي تستهدف تحرير التجارة وتحسين مستوى المعيشة، فضلا عما يترتب على قيام هذا التكتل من توسيع للأسواق وتنسيق للسياسات بما يؤثر على معدلات تدفق السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، ومنه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل أدى قيام السوق الخليجية المشتركة إلى زيادة المبادلات التجارية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم طرح الفرضيتين التاليتين:

1-ادى قيام الاتحاد الجمركي سنة 2003 لدول مجلس التعاون الخليجي إلى التأثير الايجابي على التجارة البينية للدول الاعضاء.

2-ساهم إطلاق السوق الخليجية المشتركة سنة 2008 في تحقيق معدلات نمو مهمة للتجارة البينية للدول الاعضاء.

2-1 اهمية الدراسة

ان التكامل الاقتصادي يعد أحد اهم التطورات الهامة التي تميز الاقتصاد العالمي الجديد، وقد زاد الاهتمام بدراسة اثاره الاقتصادية وغير الاقتصادية على الدول الأعضاء فيها مع التركيز على الدول النامية، وتهدف الدراسة الى توصيف العلاقة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي وزيادة التجارة البينية للدول الاعضاء، وخاصة الدول العربية لتحسين الأداء الاقتصادي والتعامل مع التكتلات الاقتصادية من موقع التكافؤ لا من موقع التبعية، كما أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونجاحها والدفاع عن المصالح الاقتصادية بالنسبة للدولة العربية منفردة من الصعب تحقيقها.

3-1 اهداف الدراسة:

يهدف البحث بشكل عام إلى تحديد العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة البينية، وذلك للوقوف على أثر انشاء تكتلات اقتصادية اقليمية في الدول النامية وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي على التجارة البينية.

1-تحديد أثر قيام الاتحاد الجمركي سنة 2003على تطور وانتعاش معدلات ونسب التجارة البينية للدول الاعضاء.

2-تحديد أثر قيام السوق الخليجية المشتركة سنة 2008 على تطور وانتعاش معدلات ونسب التجارة البينية للدول الاعضاء.

4-1 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل الأداء الاقتصادي باستخدام أداة التحليل الاقتصادي (قبل وبعد)، لتحديد الأثار الناتجة عن قيام تكتل مجلس التعاون الخليجي على التجارة البينية قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي سنة2003، وقبل وبعد دخول السوق الخليجية المشتركة حيز التنفيذ في سنة 2008، وذلك من خلال تحليل البيانات المتوفرة في الاحصاءات والدراسات المهتمة بالموضوع.

2-الاثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي

2-1: مفهوم التكامل الاقتصادي:

يثير اصطلاح التكامل الاقتصادي، بوصفه اصطلاحا اقتصاديا العديد من الصعوبات في تحديد مفهومه ومدلوله، فلا يكاد يوجد اتفاق بين جمهرة الاقتصاديين على صيغة موحدة في تحديد مفهومه، وبالحديث عن تأصيل كلمة التكامل فإنه يمكن القول إن الأصل اللاتيني للكلمة هو Integritas بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام أما الفعل اللاتيني integr فمعناه يُكمل أو يتمم. (مبروك، 2007، صفحة 10)

وتعني كلمة "إقليمي" ذلك المفهوم الوسط الذي يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول في منطقة معينة، وهو وسيط يتخذ موقفا وسيطا بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية، والتعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى. (الرحيم ا.، 2002، صفحة 41)

وقد استخدمت لفظة 'التكامل" في مجالات عديدة لتشير إلى مقاصد مختلفة، فعلى المستوى الدولي استخدمت لوصف أي شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، أما على المستوى الوطني فقد استخدم للإشارة إلى تقليص التباينات الاقتصادية والاجتماعية (التكامل القطاعي والتكامل الجغرافي) في مجال توزيع الثروة والدخل، كما استخدم

مصطلح التكامل الرأسي والتكامل الأفقي على مستوى المشروع لتشير إلى الأسلوب المستخدم في التكامل الاقتصادي، بينما يشير مفهوم التكامل السلبي والتكامل الإيجابي إلى الأسلوب المستخدم في لتكامل سواء كان قاصرا على آلية التحرير أم بأخذ بآليات تدخلية مثل التخطيط والتنسيق، ومع حلول عام 1950 فقد اتجه استخدام التكامل وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية حاليا تربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانات والموارد المتاحة بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية تتعدى نطاق الحدود الوطنية. (رشيد، 17-20 ديسمبر 1983، صفحة 65)

لقد تعددت التعريفات التي تناولت التكامل الاقتصادي ولم يتفق الاقتصاديون على تعريف واحد للتكامل لاقتصادي، ولعل هذا يعزى إلى اختلاف الزاوية أو الهدف المرجو من التكامل الاقتصادي والتي يركز عليها التعريف، وهذه بعض التعاريف التي تعرض لها مفهوم التكامل الاقتصادي من قبل مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي.

يعد تعريف "بيتر روبسون" للتكامل الاقتصادي "Peter Robson" أكثر التعريفات وضوحا، فهو يعرفه بأنه "اتفاق لمجموعة من الدول المترابطة في المصالح الاقتصادية أو المتجاورة جغرافيا على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية بينها للقضاء على التمييز الناتج عن الاختلاف في هذه السياسات" (حامد، 2010، صفحة 8).

واستكمالا للمناقشات الخاصة بتحديد مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، فإننا نجد أن فريتز ماكلوب F. Machlup يرى أن التعريف الذي يصدق على المصطلح هو "أن فكرة التكامل الكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، ويضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديدا، دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة، أو بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمن ذلك من أن تتساوى أسعار السلع المتساوية في جميع أنحاء المنطقة المتكاملة، مع تعريف "تساوي" وسائل الإنتاج يتحدد بمعايير الإمكانية الكاملة للتنقل والإحلال، ومنه حسب هذا التحليل فإنه يشترط أن تكون مدخلات العملية الإنتاجية صالحة لإنتاج جميع مخرجات هذه العملية، كما يلزم اعتبار جميع المخرجات صالحة للتنافس على استخدام جميع المدخلات في العملية الإنتاجية. (الرحيم ا.، 2002، صفحة 44)

وفي إطار هذا الترابط والتماسك بين جميع النشاطات الاقتصادية، فإن جوهر التكامل الاقتصادي الإقليمي ينصرف حسب ماكلوب إلى إزالة كافة العقبات التي تحول دون انتقال جميع صور وأشكال العمالة ورأس المال والسلع والخدمات، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الخطوات ليست كافية وحدها نظرا لأن التكامل الاقتصادي التام يتطلب إقامة مؤسسات تكاملية فوق القومية، وانتهاج سياسات اقتصادية مشتركة في مجالات النقد والائتمان والتمويل والضرائب، التي من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز، وأن تؤكد عدم التحيز الذي قد تمليه الظروف الجغرافية التي وضعها الإنسان. (حاتم، 2005، صفحة 31)

من خلال ما سبق ومع الاختلاف في التفاصيل تشترك المفاهيم المختلفة التي نادى بها مجموعة من الاقتصاديين الغربيين في أن التكامل يتحدد في ثلاث وظائف أساسية هي: (شمام، 1997، صفحة 15)

1-تكثيف العلاقات الاقتصادية (خاصة التجارية منها) بين الدول المعنية من خلال القيام بـ:

2-استبعاد أي تمييز أو عقبة تحول دون نمو وتطور التبادل.

3-لتنسيق بين السياسات الاقتصادية من أجل تقريب (إن لم يكن تعادل) أسعار مختلف المنتجات في الدول الأعضاء.

2-2 أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على التجارة (نظرية الاتحاد الجمركي)

رغم تعدد مراحل الإطار العام لنظرية التكامل الاقتصادي، إلا أن درجة "الاتحاد الجمركي" قد استهوت المنظرين النيوكلاسيك المهتمين بالجوانب التحليلية لهذه النظرية، على اعتبار أن هذه الصورة التكاملية تنطوي على الكثير من مظاهر البساطة والوضوح الذي يسهل بناء نماذج اقتصادية واضحة تعبر عن ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتبرز آثارها الاقتصادية المختلفة على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، آخذين في الاعتبار أنه يمكن تعميم النتائج التي تتوصل إليها هذه النظرية على باقي درجات التكامل الاقتصادي.

تعرف نظرية الاتحاد الجمركي "بأنها ذلك الفرع من نظرية التعريفة الجمركية الذي يعالج أثر التغييرات في القيود التجارية المنطوية على تمييز على المستوى الجغرافي". ومنه يمكن القول إنها النظرية التي تقدم الإطار المناسب لتحليل ودراسة أي نظام تجاري تمييزي مع تقييم آثاره الاقتصادية على باقي دول العالم. (الإمام، 2006، صفحة 71)

وقد اهتمت النظرية بمقارنة التحرير الإقليمي بالتحرير الشامل للتجارة، فركزت على الجانب الاستاتيكي المقارن، أي المقارنة بين وضعين: مع التحرير وبدونه، ويستخدم في المقارنة معيار الرفاهية العالمية، الراجعة إلى رفع كفاءة استخدام الموارد وما يعنيه من خفض للتكاليف والأسعار، بما يرفع فائض المستهلك، وما يصحب ذلك من إمكان زيادة حجم الاستهلاك، ويذهب الفكر الكلاسيكي إلى أن هذا المعيار يبلغ أقصاه إذا كانت الحرية شاملة، ومن ثم فإن التحليل يسعى لمعرفة مدى قدرة الترتيبات الإقليمية على تحقيقه بالقياس إلى هذه الرفاهة القصوى.

وكان الرأي السائد عند الاقتصاديون الكلاسيك أنه طالما أن الاتحاد يمثل خطوة أولية على طريق تحرير التجارة العالمية، فإنه يعود بالنفع على أعضاءه، ومن ثم يكون ذا نفع لرخاء العالم أجمع، أن فاينر قرر أنه من الصعب منذ البداية تقرير ما إذا كان الاتحاد الجمركي يعتبر أمرا مفيدا وأوضح أن هذا الاستنتاج ليس صحيحا بالضرورة.

يعتبر فاينر Jacob Viner هو رائد نظرية الاتحاد الجمركي من خلال دراسته التي ظهرت عام 1950 في كتابه The customs union issue، الذي تناول فيه بالبحث والدراسة آثار إقامة اتحاد جمركي على تخصيص الموارد الدولية، وعلى عكس الاعتقاد السائد في تلك الفترة والذي يرى أن إقامة الاتحاد الجمركي يعتبر خطوة على طريق حرية التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الرفاهية، فقد رأى فاينر أن إقامة الاتحاد الجمركي يمكن أن يؤدي إلى تحسين أو تدهور عملية تخصيص الموارد، بالإضافة إلى ذلك، فإنه رأى أن الاتحاد الجمركي يمكن أن يؤدي إلى خلق التجارة أو تحويل التجارة. (Viner, 1961, p. 43)

1-2-2 خلق التجارة:

ويقصد بخلق التجارة تحول استهلاك من مصدر مرتفع التكلفة نسبيا سواء محليا أو مستوردا من الخارج إلى دولة عضو في الاتحاد تمثل مصدرا منخفض التكلفة نسبيا، وبالتالي فإن خلق التجارة يعمل على زيادة الرفاهة الاقتصادية لكل من الدول الأعضاء والعالم ككل، حيث يمثل خطوة في اتجاه التخصص وفقا للمزايا النسبية، وينقسم خلق التجارة إلى أثرين:

- أثر الإنتاج: وهو الوفر في التكلفة الحقيقية للسلع التي كانت تنتج محليا بتكلفة مرتفعة نسبيا، والناتج عن انخفاض أو إلغاء الإنتاج المحلي منها وإحلاله بالواردات الأقل تكلفة من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد.

- أثر الاستهلاك: وهو الأثر الذي أغفله قانون فاينر للاتحادات الجمركية، حيث يعبر هذا الأثر عن الإسهام النظري والتحليلي للاقتصادي ميد J. E. Meade في بناء النموذج الأساسي للاتحاد الجمركي وهو أول من أشار إلى هذا التمييز وقد

أطلق على أثر الاستهلاك أثر التوسع، وهو الزيادة في الاستهلاك من السلع التي أصبحت تستورد من الدولة الشريك في الاتحاد المنخفضة التكلفة نسبيا والبديلة للسلع المحلية أو المستوردة مرتفعة التكلفة نسبيا. (Mead, 1950, pp. 29-52)

ويعني هذا الأثر أنه نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، يصبح في إمكان إحداها استيراد منتج معين من دولة أخرى في الاتحاد بسعر أرخص مما يتم إنتاجه به محليا، ونتيجة لذلك يحدث أثران: الأوّل خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد، واستيراد ما يعوض هذا النقص، والثاني هو استفادة المستهلكين من خفض السعر مما يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم، وبالتالي تجاوز التوسع في الاستيراد لما يكفي لتعويض النقص في الإنتاج المحلي، ومعنى هذا أن الدول الأخرى في الاتحاد بدأت تصدر منتجات لم تكن تستطيع تصديرها إلى تلك الدولة بسبب القيود الجمركية التي أزيلت، هذا الاثر بشقيه يعني حدوث تجارة لم تكن قائمة من قبل وهو المقصود بخلق التجارة، وهو اثر حميد على المستويين الإقليمي والعالمين نظرا لما يعود به من نفع على الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

2-2-2 تحويل التجارة:

أما تحويل التجارة، فيقصد به تحويل الواردات من دولة غير عضو في الاتحاد منخفضة التكلفة نسبيا إلى دولة عضو ذات تكلفة أعلى وذلك بفعل التحيز الجمركي ضد الدول غير الأعضاء، ويؤثر ذلك بالسلب على الرفاهة الاقتصادية لبعض الدول الأعضاء والعالم.

ويعني هذا الأثر أنه وقبل قيام الاتحاد تقوم كل دولة عضو باستكمال احتياجاتها عن طريق الاستيراد، وذلك من الدول ذات أقل تكلفة، وهي قد تكون من غير أعضاء الاتحاد، هذه الواردات تصل إلى المستهلكين بعد دفع الرسوم الجمركية عليها، وتمثل الرسوم المحصلة إيرادات للدولة، أي أن قيمة السلع المستهلكة تحتوي على جزء يذهب كعملات أجنبية إلى الخارج، بينما الباقي هو تحويل داخلي بين الأفراد والحكومة، فإذا حدث نتيجة لإزالة الرسوم الجمركية البينية أن أمكن لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد أن يصدروا نفس السلعة إلى تلك الدول، فإن ما سيدفع فيها من عملات أجنبية يكون أكبر مما كان يدفع إلى المنتجين الخارجيين، وإلا لتحقق التصدير من تلك الدول قبل إزالة الرسوم، والذي يدفع إلى تحول الاستيراد إليهم هو أن المستهلكين يحصلون عليها بسعر أقل من سعر المنتج الخارجي مضاف إليه الرسوم، غير أن هذا يتم مقابل دفع مبلغ أكبر من النقد الأجنبي للحصول على السلعة، وهو ما يمثل خسارة على الدولة المستوردة إذ تضطر إلى تصدير قدر أكبر من منتجاتها للحصول على نفس الكميات، وفي الوقت نفسه تفقد الحكومة جانبا من إيراداتها من الرسوم الجمركية، فتحتاج إلى البحث عن بديل له، من ناحية أخرى يكون المنتج الخارجي الأكثر كفاءة قد فقد جزءا من أسواقه حل محله فيه منتجون أعلى تكلفة، الأمر الذي يعني إنقاصا لكفاءة استخدام الموارد على المستوى العالمي، ويتوقف الأثر النهائي للاتحاد الجمركي على الفارق بين الأثرين.

والواقع أن الأثر الصافي لإقامة التكتل الاقتصادي يتوقف على عدة عوامل، تؤثر في أحد الأثرين أو كليهما، وهذه الاعتبارات تحدد ما يعرف بالآثار الاستاتيكية للاتحاد الجمركي، وهي: (نظير، 2005، صفحة 27)

1-اتساع المنطقة الاقتصادية للاتحاد الجمركي بمعنى زيادة عدد الدول المشتركة فيها وكبر حجمها وارتفاع كفاءتها الإنتاجية حيث يؤدي ذلك إلى زيادة احتمالات وجود مصادر أكثر كفاءة للإنتاج بها وبالتالي وجود فرص أكبر لحدوث خلق التجارة.

2-انخفاض الحواجز التجارية في الدول الأعضاء قبل قيام الاتحاد الجمركي حيث يخفض ذلك من احتمالات حدوث تحويل التجارة ويحد من الخسارة في الإيراد الجمركي.

3-انخفاض تكاليف النقل والمواصلات فيما بين الدول الراغبة في التكتل حيث أن ارتفاع هذه التكاليف بشكل عائق في وجه مزيد من التخصص والتبادل التجاري.

4-يكون أثر تحويل التجارة المترتب على الاتحاد الجمركي أقل كلما كانت نسبة اعتماد أعضائه على التجارة الخارجية مع العالم الخارجي بالنسبة للناتج القومي قبل التكامل ضئيلة، وذلك لأن ارتفاع هذه النسبة يعني حصول الدول على معظم احتياجاتها مع العالم الخارجي وبالتالي مع قيام الاتحاد الجمركي بين هذه الدول تزداد فرصة تحول الاستيراد من خارج التكتل إلى داخله أي من المصادر الأكثر كفاءة إلى الأقل كفاءة وبالتالي احتمال تحقيق أثر تحويل التجارة أكبر.

5-أن تكون الزيادة في واردات الدولة من شركائها في الاتحاد الجمركي أكبر من الانخفاض في وارداتها من باقي دول العالم عقب تكوين الاتحاد.

6-قيام الاتحاد الجمركي بين الشركاء التجاريين الطبيعيين أي بين دول تتمتع بعلاقات تجارية متبادلة كثيفة قبل الاتحاد مقارنة بعلاقاتها بباقي دول العالم.

7-إنشاء آلية لتوزيع الإيراد الجمركي على الدول الأعضاء في حالة التكتل في شكل الاتحاد الجمركي فغياب هذه الآلية قد يؤدي إلى توزيع غير عادل لهذه الإيرادات مما قد يؤدي غلى نزاعات داخلية بين الدول الأعضاء إلى الحد الذي قد يؤثر على نجاح التكتل.

3-مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي

منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981، اتخذت الدول الأعضاء خطوات هامة لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، وتعتبر الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لسنة 1981م نواة العمل الاقتصادي المشترك على مدى السنوات العشرين الاولى من قيام المجلس، ثم جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة لسنة 2001م والتي تتضمن تطويرا شاملا للاتفاقية السابقة، من اجل تحقيق مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي بداية من الاتحاد الجمركي وصولا الى السوق المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي وفق برنامج زمني محدد بين دول المجلس.

3-1 الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981 وقيام منطقة التجارة الحرة

مباشرة عندما تم انشاء مجلس التعاون الخليجي سنة 1981م قامت دول المجلس باتخاذ الترتيبات القانونية والعلمية الضرورية لإنشاء منطقة التجارة الحرة من خلال ابرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة نوفمبر 1981م، وما تضمنته من احكام مرتبطة بإقامة منطقة التجارة الحرة، فبمجرد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في مارس 1983 فانه قد أعلن عن انشاء منطقة التجارة الحرة لدول المجلس، وبهذا تكون دول المجلس قد اختارت مناهج تحرير التجارة أي المدخل التجاري لإقامه التكامل الاقتصادي. (الطائي، 2005، صفحة 3)

ويتضح من هذا ان الاتفاقية تعتبر تحرير التجارة وسيلة كافية لتحفيز ودعم التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، في مجلس التعاون الخليجي، وهي بهذا تركز على الاثار الستاتكية (الثابتة) للتكامل الاقتصادي. (سعيد، 2002، صفحة 162)

وتميزت منطقة التجارة الحرة لمجلس التعاون الخليجي، بإعفائها للمنتجات الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، إضافة لما يلي: (الخليجي م.، 2006، صفحة 105)

-السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من والى دول المجلس دونما حاجة الى وكيل محلي او اتخاذ اية إجراءات سوى شهادة المنشأ ومنافذ التصدير.

- في حالة استيفاء رسوم جمركية، او تأمين على أي بضاعة، ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها، يعاد هذا التامين او الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة، بعد التأكد من وطنيتها.

-العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

-اعداد بينات الصادر للبضائع، ذات المنشأ الوطني، بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

- تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء، لمواطني دول المجلس توضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو مجلس التعاون".

وقد بدأ تنفيذ منطقة التجارة الحرة في مارس 1983م، والتي تواصل العمل بها لمدة عشرون عاما حتى نهاية 2002م، وهي السنة التي عرفت توقيع الاتفاقية الاقتصادية الجديدة بين دول المجلس ليحل الاتحاد الجمركي محل منطقة التجارة الحرة، وقد عرفت هذه الفترة زيادة في حجم التبادل التجاري بين دول المجلس كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01)

السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
القيمة	7816.0	6187.4	5925.8	6470.1	5245.2	6041.8	5495.6	6626.4	7538.3	8664.2
معدل النمو	-	-20.8	-4.2	9.1	-18.9	13.1	-9.0	20.5	13.7	14.9

التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1982-2002)

الوحدة: مليون دولار

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
القيمة	9035.9	10102	9380	10712	12263	13269	12216	13514	13478	12746
معدل النمو	4.3	11.8	-7.1	14.2	14.4	8.2	-7.9	10.6	-0.2	-5.4

المصدر: (الأمانة، 2007)

يلاحظ من الجدول ان حجم التجارة البينية لدول المجلس ارتفع من 7مليار دولار سنة 1982الى 15 مليار دولار سنة 2002، أي ان حجم التجارة البينية تضاعف خلال 20سنة، ويلاحظ كذلك تذبذب في معدل النمو السنوي للتجارة البينية بل هناك سنوات كان فيها معدل النمو سلبي وهذا راجع للتذبذب في أسعار النفط الخام الذي يشكل المصدر الرئيسي لدخلها القومي والذي ينعكس على الحجم الإجمالي للتجارة.

على الرغم من ان التجارة البينية لدول المجلس تضاعفت الا انها لا تمثل سوى 7% بالمئة من اجمالي التجارة الخارجية لدول المجلس، وهو ما يوضح تواضع نتائج منطقة التجارة الحرة بين هذه المجموعة من الدول، وهو ما يمكن تفسيره بان اقتصادات هذه الدول تعتمد معظمها على سلعة واحدة انتاجا وتصديرا وهي النفط الخام، وبالتالي فهي متنافسة في سلعة واحدة، ولذلك فالأنسب لهذه الدول هو اتباع سياسة التكامل الإنمائي الذي يرتكز على التنسيق الخطط والبرامج الاقتصادية الإقليمية للدول الأعضاء في اطار استراتيجية إقليمية تقوم على مبدأ التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل وهو الملائم لهذه المجموعة من الدول اكثر من المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي.

تتصف دول مجلس التعاون بسيادة قطاع النفط وسيطرته على النشاط الاقتصادي لهذه الدول، حيث يمثل المصدر الرئيسي للناتج القومي، كما يشكل أساس الصادرات في هذه الدول، ولذلك ترتفع درجة تبعية المجلس للعالم الخارجي، حيث تشكل تقلبات مستويات النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط مشكلة أساسية لاستقرار اقتصادات هذه الدول. (السقا، 1999)

يعد ارتفاع نصيب التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي احد المقاييس المهمة للتبعية الاقتصادية للخارج، ويلاحظ ان هذه النسبة مرتفعة للغاية بين دول المجلس، ويزيد من حدة هذه الظاهرة ان هذه الصادرات تتركز أساسا في سلعة واحدة، والتبعية الاقتصادية تجعل اقتصادات هذه الدول عرضة لتقلبات عنيفة مصدرها أساسا التقلبات التي تحدث في الخارج بالشكل الذي يؤثر سلبيا في مسيرة التعاون، ومن ثم فان عملية إزالة القيود الجمركية والكمية بين الدول الأعضاء لم تحدث درجة الترابط المطلوبة بين الدول الأعضاء لان قدرة المجلس على توفير احتياجات الأعضاء السلعية تصبح محدودة، ما لم تنشط هذه الدول المشروعات الإنتاجية التكاملية، بالشكل الذي ينشط تجارتها البينية ويمكنها من تقليل الاعتماد على الواردات من العالم الخارجي. (عوض، 2005، صفحة 53)

ان استمرار اتفاقية منطقة التجارة الحرة لفترة طويلة دون الانتقال الى المرحلة التالية من تحرير التجارة دوره في عدم الاستفادة من منطقة التجارة الحرة في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في دول المجلس، ولهذا تيقن زعماء دول مجلس التعاون ان الوقت قد حان للانتقال الى منهجية أخرى في العمل الاقتصادي المشترك.

2-3 الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001

قرر المجلس الأعلى في اجتماعه العشرين بمدينة الرياض في نوفمبر 1999 تطوير وتعديل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة سنة 1981 بما يتلاءم مع تطور العمل الاقتصادي المشترك ونقله الى مرحلة جديدة واتمام متطلبات التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، ويأخذ في الاعتبار المستجدات والتحولات الاستراتيجية في المجال الاقتصادي على الساحة الدولية.

ظهرت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، عندما تم التوقيع عليها من طرف قادة وزعماء دول المجلس بتاريخ 31 ديسمبر 2001م، في سلطنة عمان اثناء انعقاد الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى.

وتتضمن الاتفاقية الاقتصادية الجديدة تطويرا شاملا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة، فقد نقلت أسلوب العمل المشترك من طور التنسيق الى طور التكامل، وفق اليات وبرامج محددة قابلة للتنفيذ، كما انها جاءت أكثر شمولية بمعالجتها للموضوعات التالية: (الخليجي م.، 2002)

1-قيام الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون في موعد أقصاه جانفي 2003م.

2-تدير دول المجلس علاقاتها الاقتصادية الدولية بصفة جماعية سواء مع الدول او التجمعات الإقليمية او المنظمات والهيئات الدولية.

3-التأكيد على مبدأ المواطنة كركيزة للسوق الخليجية المشتركة.

4-تحقيق متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي.

5-توفير بيئة استثمارية محفزة للاستثمارات المحلية والبينية والخارجية.

6-التكامل الإنمائي من خلال وضع سياسات في مجالات التنمية الشاملة والصناعية والنفط والغاز والموارد الطبيعية والتنمية الزراعية والمشروعات المشتركة.

7-تنمية الموارد البشرية وتوطين القوى العاملة وتدريبها.

8-التعاون العلمي والتقني وحماية الملكية الفكرية.

9-تطوير البنية الأساسية للتكامل بما في ذلك الاتصالات وخدمات النقل.

10-وضع اليات التنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات.

3-2-1: قيام الاتحاد الجمركي 2003م

شهدت الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لدول الخليج التي عقدت في مسقط 2001م، قرار انشاء الاتحاد الجمركي يطبق ثلاثة وعشرين بقطر في ديسمبر 2002م بإصدار اعلان الدوحة بمباركة قيام اتحاد الجمركي في نفس التاريخ وقد تم الاتفاق على اهم مبادئه في اتفاقية الاقتصادية لعام 2001م في المادة الأولى التي تنص على: (الخليجي م.، 2002)

1-تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

2-أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.

3-نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

4-انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية او غير جمركية مع الأخذ في الاعتبار تطبيق الأنظمة الحجر البيطري والزراعي وسلع الممنوعة والمقيدة.

5-معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية يتضح من هذا المبدئ ان الهدف الأساسي لاتحاد الجمركي هو تحرير التجارة بين دول المجلس حيث تستبعد فيها الرسوم الجمركية ولوائح الإجراءات المقيدة للتبادل التجاري بين دول الأعضاء، بما يعني معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية في الدول الأعضاء، والا تخضع لأي إجراءات جمركية عند انتقالها فيما بين تلك الدول في حين تطبق لوائح تجارية وجمركية موحدة كذلك تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، واقر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته العشرين في أكتوبر 1999 النظام القانون الموحد للجمارك والعمل به بشكل استرشادي وقد بدء العمل به بشكل الزامي في جميع إدارات الجمارك في الدول الأعضاء في الأول من جانفي عام 2002م، واتفقت دول المجلس على ان تكون السنوات الثلاثة من قيام الاتحاد الجمركي فترة انتقالية، تعطي للدول الأعضاء تأقلم مع بعض الجوانب في الاتحاد الجمركي.

وتحدد وثيقة "إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي الأحكام الخاصة بالفترة الانتقالية نهاية تلك الفترة فمن المقرر ان يتم العمل بالوضع النهائي للاتحاد الجمركي وذلك بإنهاء دور الجمركي في المراكز البينية ويصبح مجلس التعاون منطقة جمركية واحدة.

فأقر المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرون التي عقدت في أبو ظبي مضاعفة الفترة الانتقالية حتى عام 2007 بعد ان انتهت الفترة الانتقالية الأولى دون استكمال اجراءاته، نظرا لفرض بعض الدول الأعضاء لرسوم جمركية إضافية على بعض المنتجات الخليجية وقررت دول الأعضاء تأجيل الانتهاء من تنفيذ الاتحاد الجمركي الى بداية عام 2008. (المكيمي، 2010، صفحة 12)

3-2-2 انشاء السوق الخليجية المشتركة

حقق مجلس التعاون الخليجي في قمة الدوحة انجاز تاريخيا عندما أعلن قيام السوق الخليجية المشتركة في ختام الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى ديسمبر 2007، الذي أعلن انطلاق السوق المشتركة ابتداءا من 1 جانفي 2008، ويعتبر القرار استجابة لتطلعات وامال مواطني مجلس التعاون لتحقيق المواطنة الخليجية، من خلل تحقيق المساوات التامة في المعاملة بين مواطني دول مجلس التعاون في كافة المجالات الاقتصادية في جميع دول الأعضاء.

ان اعلان قيام السوق المشتركة في 4 ديسمبر2007 بالدوحة جاء بعد جهد طويل ومراحل شهدت تطور السوق الخليجية المشتركة، من خلال التطورات التي مر بها مفهوم المواطنة في العمل الاقتصادي المشترك لمجلس التعاون حيث، أسست لها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981م، حيث نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على " اتفاق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول، نفس معاملة مواطنيها دون تفريق او تمييز في المجالات التالية: (الخليجي م.، 1981)

1-حرية الانتقال والعمل والإقامة.

2-حق التملك والارث والإيصاء.

3-حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.

4-حرية انتقال رؤوس الأموال.

خلال هذه المرحة تم تطبيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول مجلس التعاون في العديد من المجالات المنصوص عليها في الاتفاقية، حيث اتخذت دول مجلس التعاون قرارات مهمة في هذا المجال على راسها قرار فتح المجال لمواطني الدول المجلس للممارسة النشاط الاقتصادي في أي من الدول الأعضاء على قدم مساواة مع مواطنيها ضمن ضوابط معينة لكل نشاط اقتصادي.

الا ان الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 تهدف الى التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة في جميع المجالات الاقتصادية، فقد تضمنت المادة الثالثة في هذه الاتفاقية اهم نص بخصوص المواطنة الاقتصادية، حيث تنص هذه المادة الموحدة على "يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق وتمييز في كافة المجالات الاقتصادية " (العربية، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون العام 2001م، ، المادة رقم(3). ، 2002) وتأكيدا لهذا المبدأ تذكر المادة عشرة مجالات اقتصادية عامة هي:

التنقل والإقامة، العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، التأمين الاجتماعي والتقاعد، ممارسة المهن والحرف، مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، تملك العقار، تنقل رؤوس الأموال، المعاملة الضريبية، تداول شراء الأسهم وتأسيس الشركات، الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

استناد لما جاء في الاتفاقية الاقتصادية الجديدة بشأن انشاء السوق الخليجية المشتركة، قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرون (الدوحة، ديسمبر 2002) وضع برنامج زمني محدد لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة كما يلي: (الكريم، 2008، صفحة 88)

1-في موعد أقصاه نهاية 2003م، تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني مجلس التعاون في مجال العمل في القطاع الخاص، ومجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات.

2-في موعد أقصاه نهاية 2005م، تطبيق المساوات التامة في المعاملة بين مواطني مجلس التعاون في مجال العمل في القطاعات الحكومية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالة جميع القيود التي تمنع ذلك.

3-في موعد أقصاه نهاية عام 2007، استكمال جميع المتطلبات الازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة من طرف اللجان المختصة وتنفيذا لهذا القرار الصادر من المجلس الأعلى بشأن برنامج زمني قامت اللجان المختصة، خلال خمس سنوات التي حددها المجلس الأعلى بوضع قواعد تنفيذية وخلق اليات الازمة لتنفيذ متطلبات السوق الخليجية المشترك من خلال تكريس مبدء المواطنة الخليجية في ظل السوق المشتركة يستفيد مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي وتعضيم الفوائد الناتجة عن اقتصاديات الحجم ورفع الكفاءة في الإنتاج نتيجة فتح مجال أوسع للاستثمار البيني والاجنبي، وهو ما يصب في صالح تحسين الوضع تفاوضي لدول مجلس وتعزيز مكانتها بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

4-دور السوق الخليجية المشتركة في تفعيل التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لسنة 2001م بمثابة عهد جديد للعمل الاقتصادي المشترك ونقلة الى مرحلة جديدة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، ولعل من اهم نتائجها قيام الاتحاد الجمركي سنة 2003م ثم اعلان انطلاق السوق المشتركة ابتداءا من 1 جانفي 2008م، والذي يساهم في تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء من خلال التأثير الايجابي في حجم التبادل التجاري الذي فاق التوقعات بسبب تشابه اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

4-1 التأثير الإيجابي لقيام الاتحاد الجمركي على حجم التجارة البينية (2000-2010)

للوقوف على أهمية قيام الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي والاستفادة الفعلية منه، وجب قياس النمو في التبادل التجاري بين دول المجلس قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي، والجدول الموالي يوضح تطور حجم التجارة البينية قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي.

جدول رقم (02)

تطور حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي(2000-2010)

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010

صادرات بينية	7776.9	6394.7	7734.4	11780.0	14105.4	21630.5	29339.5	37314.2	47807.4	42143.2	47736.3
الواردات البينية	5700.7	6351.6	7402.7	8105.3	11318.7	12313.3	21910.2	26189.5	34626.1	27743.3	32819.7
اجمالي التجارة البينية	13477.6	12746.3	15137.1	19885.3	25424.1	33943.8	51249.6	63503.7	82433.4	69886.5	80556.0
معدل النمو	0.2-	5.4-	18.7	31.4	27.9	33.5	51	24	30	15.2-	15.2

الوحدة: مليون دولار

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على:

- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، تاريخ الاطلاع، الموقع الالكتروني https://www.gcc-sg.org تاريخ الاطلاع 15 ماي 2019.

يتبين من بيانات الجدول ان حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفع خلال الفترة من 2000 الى 2010م ، حيث زاد حجم التبادل التجاري البيني من 13477.6 مليون دولار الى 80556 مليون دولار ، بمعدل نمو بلغ حوالي 500بالمئة خلال فترة الدراسة ويتضح من الجدول انه في السنوات الأولى كان معدل نمو سلبي في سنة 2000و2001 الا ان الامر تغير منذ سنة 2002 وهي السنة التي شهدت توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في 1 ديسمبر 2001م ، والتي تتضمن انشاء الاتحاد الجمركي بداية من 2003م ، ويتضح الدور الكبير لهذا الأخير على حجم التجارة البينية حيث وصل معدل النمو في هذه السنة الى 31.4بالمئة ، كما يتوضح من الجدول ان سنة 2006م عرفت اعلى معدل نمو للتجارة البينية حيث وصل الى حوالي 51بالمئة ويرجع هذا الارتفاع الكبير بعد إقرار العريفة الجمركية الموحدة عام 2005م .

كما يتبين من احصائيات الجدول فقد بلغ معدل نمو التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2008م حوالي 30 بالمئة ، وهو يوضح الاثر الإيجابي لإعلان اطلاق السوق الخليجية المشتركة على تطور وزيادة التجارة البينية ، الا انه وفي عام 2009م انخفض حجم التجارة البينية من 82433 مليون دولار الى حوالي 69886 مليون دولار بمعدل نمو سلبي قدر ب 15 بالمئة وهذا نتيجة الازمة العالمية لسنة 2009م التي اثرت سلبا على نمو التبادل التجاري على المستوى العالمي ، الا انها ارتفعت مرة أخرى سنة 2010 حيث فقدت معدل نمو اجابي يقدر ب 15 بالمئة.

2-4 التأثير الايجابي للسوق الخليجية المشتركة على التجارة البينية خلال الفترة (2011-2022)

حقق مجلس التعاون لدول الخليج العربية انجاز تاريخيا بإعلان انطلاق السوق المشتركة ابتداءا من 1 جانفي 2008م ، حيث تسمح هذه السوق لمواطني الدول الأعضاء بحرية التنقل والعمل والإقامة بما في ذلك الحق في التملك وممارسة النشاط الاقتصادي بالإضافة الى حرية انتقال رؤوس الأموال، وهو ما سوف يعود بالإيجاب على حركة التجارة بين دول الأعضاء، وهو ما تم تسجيله في اول سنة لميلاد هذه السوق المشتركة حيث وصل حجم التبادل في هذه السنة الى

82433.4 مليون دولار بمعدل نمو وصل الى 30 بالمئة من قيمة التبادل التجاري البيني في عام 2007م، الا انه وفي عام 2009م عرفت هذه النسبة انخفاضا كبيرا بسبب الازمة المالية العالمية ولكن سرعان ما ارتفعت مرة أخرى في عام 2010م، ومن خلال الجدول الموالي نوضح الأثر الإيجابي لقيام السوق الخليجية المشتركة على التبادل التجاري البيني لدول التعاون الخليجي خلال هذه الفترة (2011-2022).

جدول رقم (03)

تطورحجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2011-2022)

الوحدة: مليار دولار

سنوات/بيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صادرات بينية	68.3	78.8	89.6	84.8	80.4	73.7	78.3	94.6	91.1	79.4	102.9	127.4
معدل نمو	-	15.4	13.7	5.4-	5.2-	8.3-	6.3	20.8	3.7-	12.9-	29.6	23.9
الواردات البينية	44	47.9	56.7	48.9	46.6	44.9	46.7	52.2	50.4	46.9	58.6	70.7
معدل النمو	-	8.9	18.4	13.7-	4.7-	3.6-	4.0	11.8	3.4-	7-	24.9	19.6
التجارة البينية	112.3	126.7	146.3	133.7	127	117.2	123.5	147	142	126.3	161.5	198.1
معدل نمو	-	12.8	15.5	8.6-	5.0-	7.7-	5.4	19.0	3.4-	11.1-	27.8	22.6
النسبة	%9	%9.2	%10.4	%10	12.5	%13	12.5	13.4	13.3	%15	%14	%13

اجمالي التجارة												

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على:

- (الخليجي ا.، 2019، صفحة 50)
- (الخليجي ا.، 2023، صفحة 14)

ملاحظة: يوجد اختلاف بين قيمة اجمالي الصادرات البينية وبين قيمة اجمالي الواردات البينية، والسبب يعود الى ان اجمالي الصادرات البينية تشمل الصادرات وطنية المنشأ وإعادة التصدير من السلع الأجنبية، في حين ان الواردات الأجنبية تشمل الواردات من السلع وطنية المنشأ وتصنف باقي الواردات حسب بلد المنشأ الأصلي للبضاعة.

من بيانات الجدول يتضح ان حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي تطورت خلال الفترة من 2011م الى 2022م حيث ارتفعت قيمة التجارة البينية من 112.3 مليار دولار الى 198.1 مليار دولار امريكي ، حيث ارتفعت قيمت الصادرات السلعية البينية من 68.3 مليار دولار سنة 2011، الى 127.4 مليار دولار في عام 2022 أي بنسبة نمو قدر ب 86.5بالمئة خلال فترة الدراسة ، كما تشير الاحصائيات الى ان حجم التجارة البينية انخفض خلال سنوات 2014و2015و2016 بنسبة 8.6% و -5% و -7.7% على التوالي ، وهذا يعود الى تراجع أسعار النفط العالمية .

ويتبين من الجدول ان حجم التجارة السلعية البينية قد ارتفعت خلال عام 2017م بنسبة 5.4بالمئة حيث بلغت حوالي 123.5 مليار دولار وهذا راجع لارتفاع قيمة اجمالي الصادرات السلبية البينية بنسبة 6.3بالمئة بمبلغ قدره 78.3 مليار دولار امريكي ، كما ارتفعت قيمة اجمالي الواردات السلعية البينية بنسبة 4 بالمئة في نفس السنة بمبلغ قدره 46.7 مليار دولار ، استمر هذا التحسن والارتفاع في سنة 2018م ليصل حجم التبادل التجاري البيني على 147مليار دولار محققا معدل نمو إيجابي قدره 19 بالمئة عن سنة 2017م ، حيث ارتفعت قيمة الصادرات السلعية البينية بنسبة 21بالمئة بقيمة اجمالية تقدر ب حوالي 94.6مليار دولار امريكي في سنة 2017م

تشير احصائيات الجدول ان التجارة السلعية البينية لمجلس التعاون الخليجي قد تراجعت بداية من عام 2019م فقد انخفضت بنسبة -3.7بالمئة لتبلغ نحو مليار دولار مقارنة ب147مليار دولار في سنة 2018، حيث انخفضت قيمة الصادرات السلعية البينية من 94.6 مليار دولار امريكي عام 2018م الى 91.1 مليار دولار امريكي عام 2019 واستمر هذا الانخفاض في سنة 2020 ووصل الى ذروته حيث انخفضت بنسبة -12.9بالمئة لتبلغ قيمة الصادرات السلعية البينية حوالي 79.4مليار دولار امريكي ، ويرجع سبب هذا الانخفاض الكبير الى تداعيات جائحة كوفيد 19.

ويظهر من احصائيات التجارة البينية لعام 2021م ان حجم التجارة البينية مقاسة بإجمالي الصادرات السلعية البينية ارتفع بنسبة 29.6بالمئة خلال عام 2021م لتبلغ 102.9 مليار دولار امريكي ، وتواصل هذا الارتفاع في عام 2022م ليصل حجم الصادرات السلعية البينية الى 127.4 مليار دولار بنسبة نمو بلغت 23.9بالمئة ، نتيجة زيادة قيمة الصادرات النفطية البينية بنسبة 63.3بالمئة خلال عام 2022م لتبلغ نحو 34.4مليار دولار وكذلك ارتفاع الصادرات السلعية

البينية غير النفطية وطنية المنشأ بنسبة 15.6بالمئة لتبلغ 43.4 مليار دولار ، وأيضا ارتفاع قيمة السلع البينية المعاد تصديرها بنسبة 12.2بالمئة خلال عام 2022م لتبلغ نحو 49.7 مليار دولار.

كما يظهر من بيانات الجدول ان حصة التجارة البينية الى اجمالي التجارة لاتزال منخفضة رغم التطور والنمو الذي عرفته، فقد ارتفعت حصة التجارة البينية من اجمالي تجارة دول مجلس التعاون الخليجي من 9% سنة 2011م الى 15% سنة 2020م.

من الوقوف على تطور مكونات الصادرات البينية السلعية لسنوات تلك الفترة يتضح تأثيرها على اجمالي الصادرات السلعية البينية، حيث يوضح الشكل التالي ان إعادة التصدير البيني يشكل القسم الأكبر من الصادرات البينية يأتي بعدها الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية، في حين ان اقل مساهمة هي الصادرات البترول البينية.

شكل رقم (7)

تطورهيكل الصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (2016-2022)

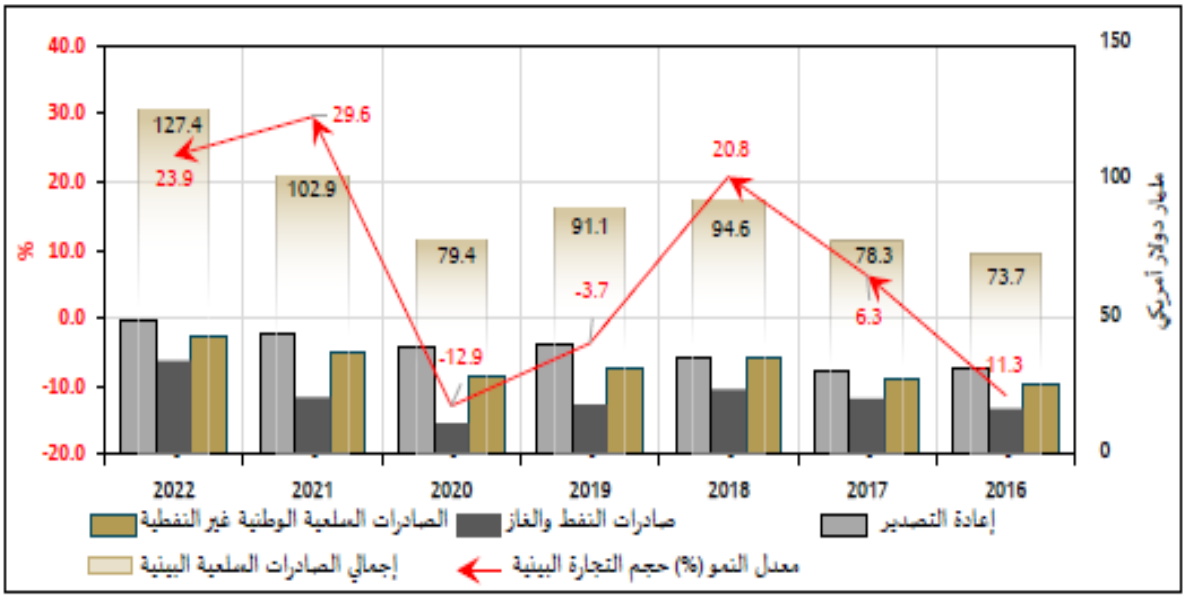

المصدر: (الخليجي ا.، 2023، صفحة 14)

والشكل رقم (8) يوضح بالتفصيل تطور عناصر الهيكل السلعي للصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2016-2022)، التي تستحوذ فيها عناصر إعادة التصدير على النسبة الأكبر، تليها الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية التي بدأت تستحوذ على نسبة أكبر من التجارة البينية نتيجة سياسة إحلال محل الواردات إقليميا وليس محليا فقط.

الشكل رقم (8)

تطورهيكل الصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (2016-2022)

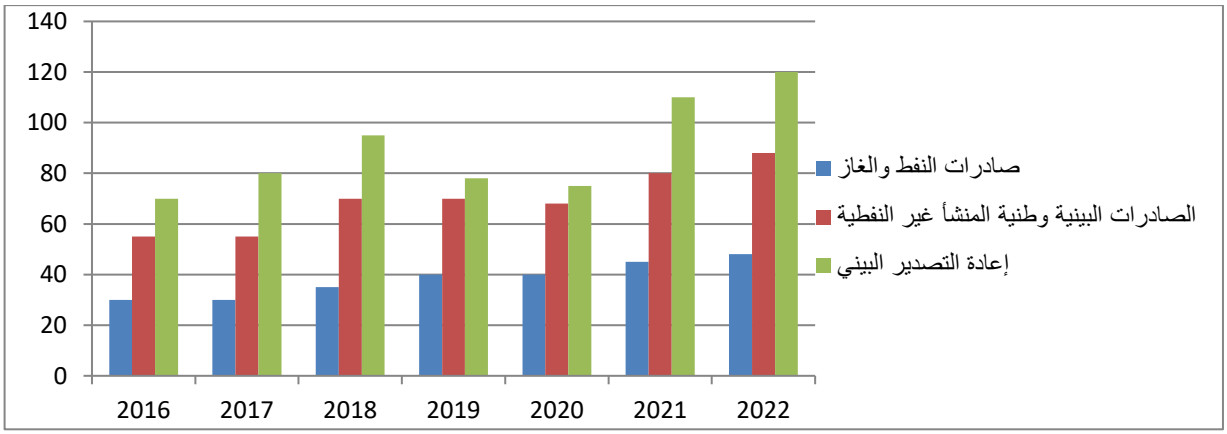

المصدر: تم اعداد الشكل اعتمادا على:

- (الخليجي، 2021، صفحة 38)

- (الخليجي، 2023، صفحة 14)

ومن الجدير بالذكر ان مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي في حجم التجارة البينية مقاسة من خلال اجمالي الصادرات السلعية البينية، توزعت خلال عام 2022م كالتالي، سجلت اكبر مساهمة في حجم التجارة البينية من طرف دولة الامارات العربية المتحدة بنسبة 48.4 بالمئة من اجمالي الصادرات السلعية البينية ، تليها مباشرة المملكة العربية

السعودية 28.3بالمئة ثم دولة قطر 7.0بالمئة ومملكة البحرين بنسبة 6.7بالمئة وسلطنة عمان 5.8بالمئة وأخيرا دولة الكويت ب 3.8بالمئة وهو ما يوضح استحواذ الامارات والمملكة العربية السعودية لوحدهما بما يفوق 76بالمئة من حجم التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي، والشكل التالي يوضح حصة الدول الأعضاء لمجلس التعاون في التارة البينية لعام 2022م.

5-الخاتمة

تبين الدراسة بأن النهوض بالتجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي لا ينبغي أن يتم بشكل منفصل، بل يجب أن يكون جزءًا من استراتيجية عامة، تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي وبذل جهود إضافية لتعزيز الهيكل الانتاجي وبناء القدرات الإنتاجية للتجارة، وفي هذا الصدد تشدد الدراسة على ضرورة أن تتحول البلدان الخليجية من نهج يركز بالأساس على إزالة الحواجز التجارية، إلى نهج يرتكز بدرجة أكبر على التنمية ويولي إلى بناء القدرات الإنتاجية نفس القدر من الاهتمام الذي يوليه إلى إزالة الحواجز التجارية.

من خلال تناولنا للموضوع تم التوصل الى جملة من النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي.

1.5. النتائج:

- ان قيام السوق الخليجية المشتركة لمجلس التعاون الخليجي قد ساعد بالفعل في زيادة حجم التجارة البينية من خلال ما يتخذ من اجراءات تهدف إلى الغاء الرسوم الجمركية وتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين الدول الاعضاء فضلا عما يترتب على قيام التكتل من اتساع حجم السوق حيث توصلت الدراسة الى:

-اتضح من خلال الدراسة أن مستوى التبادلات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي شهدت تحسن واضح بعد قيام منطقة التجارة الحرة في 1982، حيث ان حجم التجارة البينية لدول المجلس ارتفع من 7مليار دولار سنة 1982الى 15 مليار دولار سنة 2002، أي ان حجم التجارة البينية تضاعف خلال 20سنة،

-يتبين من الدراسة ان حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفع خلال الفترة من 2000 الى 2010م، حيث زاد حجم التبادل التجاري البيني من 13477.6 مليون دولار الى 80556 مليون دولار، بمعدل نمو بلغ حوالي 500بالمئة، هذه الفترة شهدت انشاء الاتحاد الجمركي بداية من 2003م، ويتضح الدور الكبير لهذا الأخير على حجم التجارة البينية حيث وصل معدل النمو في هذه السنة الى 31.4بالمئة،

-كما بلغ معدل نمو التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2008م حوالي 30 بالمئة، وهو يوضح الاثر الإيجابي لإعلان إطلاق السوق الخليجية المشتركة على تطور وزيادة التجارة البينية.

-ان حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي تطورت خلال الفترة من 2011م الى 2022م حيث ارتفعت قيمة التجارة البينية من 112.3 مليار دولار الى 198.1 مليار دولار امريكي، الا انه نسبة التجارة البينية الى اجمالي التجارة لاتزال منخفضة رغم التطور والنمو الذي عرفته، فقد ارتفعت حصة التجارة البينية من اجمالي تجارة دول مجلس التعاون

الخليجي من 9% سنة 2011م الى 15% سنة 2020م. و منه يمكن أن نستنتج أن الفرص الحالية لدول المجلس قد تم استغلالها بالفعل و ما لم تحدث تغييرات هيكلية مهمة في بلدان مجلس التعاون الخليجي ,فإن إمكانات التجارة البينية للمنطقة لن تتطور أكثر.

2.5. التوصيات:

انطلاقا من النتائج التي توصلت اليها الدراسة، يمكن وضع بعض التوصيات:

- يمّثل تشجيع تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة وبناء قدرات التصدير خطوة أولى نحو بناء القدرات الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز قدرة الشركات على إنتاج وتصدير السلع للأسواق الإقليمية والعالمية على حد سواء.

- اشراك القطاع الخاص في مبادرات وجهود التكامل الإقليمي يساهم هو الآخر في تقوية الأداء التجاري للتكتل، فرغم أن الحكومات هي التي توقع الاتفاقات التجارية، فإن القطاع الخاص هو الجهة التي تفهم القيود التي تواجهها الشركات وتقدر على استغلال الفرص التي تتيحها مبادرات التجارة الإقليمية.

6-قائمة المراجع:

1.6المراجع بالغة العربية

الكتب

1- اكرام عبد الرحيم. (2002). *التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العربي* (الإصدار مكتبة مدبولي). مصر.

2- جمال الدين أبو بكر محمد حامد. (2010). *التكتل الاقتصادي العربي والمشكلات التي تواجهه*. القاهرة: دار النهضة العربية.

3- سامي عفيفي حاتم. (2005). *الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التّنظير والتطبيق، الكتاب الثاني* . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،.

4- صفوت عبد السلام عوض. (2005). *تقويم تجربة التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الإقتصادي*. القاهرة: دار النهضة العربية.

5- محمد محمود الإمام. (2006). *التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق،*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

6- نزيه عبد المقصود مبروك. (2007). *التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة*. دار الفكر الجامعي.

المقالات

1-سيد نميري وفتح الله سعيد. (2002). ، جدوى التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، . *المنارة،المجلد8، العدد1*.

2-عبد الله عبد الكريم. (2008). قمة الدوحة،محطة مهمة في مسيرة العمل الخليجي المشترك. *مجلة شؤون خليجية، عدد52*.

3-عبد الوهاب حميد رشيد. (17-20 ديسمبر 1983). نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة، . *بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية*. الرياض: جامعة الملك سعود.

4-محمد ابراهيم السقا. (1999). تجربة مجلس التعاون الخليجي، نظرة نقدية. *مجلة الكويت الإقتصادية، العدد السابع، السنة الرابعة*.

5-هيلة حمد المكيمي. (2010). واقع ومعوقات التكامل الإقتصادي والعملة الموحدة بين دول مجلس التعاون، . *مجلة شؤون خليجية، عدد62*.

6-يونس عبد الله الطائي. (2005). التجارة البينة لدول مجلس التعاون الخليجي، . *مجلة دراسات إقليمية* السنة2، العدد4.

الاطروحات والرسائل

1-حنان حسين رمضان نظير. (2005). *التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع*. القاهرة: مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

2-عبد الوهاب شمام. (1997). *التكامل الصناعي بين بلدان المغرب العربي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية*: جامعة قسنطينة.

التقارير

1- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي. (2019). *إحصاءات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير السنوي 2018م*، مسقط عمان.

2-المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي. (2021). *ملامح وافاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي 2020-2023م*. مسقط سلطنة عمان.

3-المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي. (2023). *التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2022م*. مسقط سلطنة عمان.

4-مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (1981). *الإتفاقية الإقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون 1981،المادة(8)*. الرياض: الأمانة العامة.

5-مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2002). *الإتفاقية الإقتصادية بين دول مجلس التعاون 2001م*. الرياض: الأمانة العامة.

6-مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2002). *الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون العام 2001م، ، المادة رقم(3)* . الرياض: الأمانة العامة.

7-مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2006). *المسيرة والإنجاز، ط10*. الرياض: الأمانة العامة، شؤون المعلومات.

2.6 المراجع بالغة الاجنبية

1- Mead, J. E. (1950). *The theory of customs unions.* Amsterdam: North Holland publishing company.

2- Viner, J. (1961). *, The customs unions issue.* Washington: anderson Kramer Assoctates.